

* خليل شاهين

سياسة فلسطينية تقف على "أبواب" الاستحقاقات من دون أن تدخلها!

المستقبل الفلسطيني.. إلى أين؟ سؤال حدده الرئيس محمود عباس عنواناً رئيسياً للقاء الذي جمعه برئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل في القاهرة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.. لكن اللقاء انتهى، وبقي السؤال من دون إجابة.

ومع ذلك، فإن نتائج اللقاء أثارت أجواء من التفاؤل الحذر في أوساط الرأي العام الفلسطيني حيال مستقبل المصالحة الوطنية، ولا سيما أنه حذر تحفزه شكوك وتساؤلات ربما لا تحسمها سوى عوامل "غير فلسطينية" مرتبطة بتطورات ثمة من يرهن بها تنفيذ بعض أهم ملفات المصالحة، على الأقل حتى ٢٦ كانون الثاني/يناير المقبل، موعد انتهاء المهلة التي حددتها اللجنة الرباعية الدولية لتقديم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تصوراتهما لحل قضيتي الحدود الأمن.

وفي الانتظار، فإن ملفات حاسمة تبقى في قيد التأجيل، ليس أقلها مصير حكومتَي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرص تأليف حكومة التوافق الوطني، وإجراء الانتخابات نفسها، وقبل ذلك كله، الإجابة عن سؤال "إلى أين؟" في وقت يواصل المشروع الصهيوني الاستيطاني تقدّمه على الأرض، ويلوح المسؤولون السياسيون والعسكريون الإسرائيليون بفزاعة "الخطر الوجودي" على إسرائيل القادم من شتى الاتجاهات، بدءاً بطلب عضوية "دولة فلسطين" الكاملة في مجلس الأمن، والمصالحة الفلسطينية، مروراً بتعاظم تسلح الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، والنتائج التي حصدتها التيارات الإسلامية في انتخابات تونس والمغرب ومصر، والتطورات في سورية، وتأثيرها في الحالة اللبنانية، ومخاطر "عدم احتواء" الربيع العربي، وصولاً إلى البرنامج النووي الإيراني، مطلقين تهديدات عدوانية في شتى الاتجاهات: جنوباً وشمالاً وشرقاً، وصلت إلى حد التحذير من مواجهة مستقبلية محتملة مع مصر نفسها.

"أيلول" يطوي صفحة الاستحقاق

كانت الحالة الفلسطينية شهدت ثلاثة تطورات رئيسية خلال الثلث الأخير من سنة ٢٠١١، بدأت أولاً بتداعيات ما أطلق عليه "استحقاق أيلول"، وثانياً صفقة تبادل الأسرى، وثالثاً تأثيرهما في تفعيل ملف المصالحة الوطنية. وهذه تطورات جاءت كلها في سياق مشهد أشمل لم تكتمل فصوله بعد على مستوى منطقة الشرق الأوسط برمتها،

بينما يأمل الفلسطينيون بأن يكونوا جزءاً منه لا خارجه.

فمع نهاية السنة الحالية، وصل الطلب الفلسطيني للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة إلى طريق مسدود بإخفاق التحرك الدبلوماسي الفلسطيني، من أوروبا الشرقية إلى أميركا اللاتينية، في توفير الأصوات التسعة المطلوبة في مجلس الأمن لضمان اصطدام الطلب بجدار "الفييتو" الأميركي. وهذه النتيجة لم تكن مفاجئة لكثيرين من السياسيين والمراقبين ممن حذروا من إهدار جهد الدبلوماسية الفلسطينية ووقتها على لهاث لتأمين الصوت التاسع في معركة محسومة النتائج مسبقاً في مجلس الأمن، مطالبين بالانتقال إلى الجمعية العامة طلباً للعضوية كدولة مراقبة، وفي منظمات وأجهزة الأمم المتحدة، في ضوء معارضة الولايات المتحدة ووعيدها للفلسطينيين، وتحول الاتحاد الأوروبي إلى سمسار لتقديم عروض تتوخى إيجاد مخرج للموقفين الأميركي والإسرائيلي على حساب الحق الفلسطيني في العضوية الكاملة.

وفي تفسير أسباب الإصرار الفلسطيني على التوجه إلى مجلس الأمن، فإن المواقف الرسمية المعلنة لا تزيد على تأكيد الحق الفلسطيني في العضوية الكاملة، ولو بعد حين، بينما تذهب التحليلات إلى أبعد من ذلك، وهي تتراوح ما بين عزو الأسباب إلى سوء تقدير لميزان القوى داخل مجلس الأمن، وقراءة مغلوطة فيها لمواقف بعض الدول الأعضاء فيه، أو إلى توظيف تقديم طلب العضوية في سياق التكتيك السياسي الهادف إلى توليد دينامية ضاغطة في اتجاه تحسين شروط العودة إلى المفاوضات، أو إلى عدم توفر الرغبة والإرادة للانتقال أصلاً إلى ما هو أبعد من تقديم الطلب وتحمل تبعات توسيع المجابهة الدبلوماسية خارج أروقة مجلس الأمن، أو إلى رغبة شخصية لدى الرئيس عباس في اختتام حياته السياسية بموقف لا يهبط بسقف الحقوق الفلسطينية المشروعة، وإنما يودعها في جهة منشأ القرارات الدولية الضامنة لها في الأمم المتحدة.

غير أن هذه التفسيرات المتباينة لا تكفي لقراءة المشهد ما بعد مجلس الأمن، سواء قُدم طلب العضوية للتصويت أم لا. فالسؤال يبقى: إلى أين انتهى "استحقاق أيلول" ما دام خيار "بروفة" قبول عضوية فلسطين الكاملة في منظمة "اليونسكو" قابلاً للتعميم على مزيد من المنظمات الدولية؟ وقد جاءت الإجابة القاطعة من وزير الشؤون الخارجية في السلطة الفلسطينية، رياض المالكي، قبل أن تبتّ بها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أشار إلى أن طلب العضوية في "اليونسكو" كان قُدم منذ زمن ولا يرتبط بتوجه جديد نحو المنظمات الدولية. ونقلت عنه صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية (٢٠١١/١١/٢) قوله: "عضويتنا في اليونسكو استجابة لطلب قديم قُدم قبل ٢٢ عاماً وجُدد باستمرار. كذلك فإن تقديم الطلب الأخير جاء قبل نحو عام، ولذا، فلا علاقة زمنية له بما يجري حالياً في مجلس الأمن. وحتى نعزز هذا الشعور، نحن نقول أننا في هذه المرحلة لن نتوجه بطلب العضوية لأي منظمة دولية متفرعة على الإطلاق."

غير أن السفير رياض منصور، رئيس البعثة الدبلوماسية الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، لم يستبعد أي خيار بشأن وجهة التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة، وقال في مقابلة معه (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٣/١١/٢٠١١) إن القيادة الفلسطينية تدرس خيارات عديدة، وهي أربعة:

أولاً: خيار الطلب مباشرة من مجلس الأمن التصويت على الطلب الفلسطيني، وذلك يتوقف على امتلاكنا ٩ أصوات و"فييتو" تستخدمه أي من الدول الأعضاء. لكن خطورة ذلك هو عدم تخطي الطلب حاجز الأصوات التسعة. ثانياً: خيار التوجه إلى الجمعية العامة لرفع وضعنا إلى دولة مراقبة، ونستخدم قوة الجمعية للضغط على مجلس الأمن، ولا سيما أننا نضمن تأييد ١٦٠ دولة.

ثالثاً: أن ننتظر السنة الجديدة وندرس وضع عضوية الدول الجديدة التي ستدخل.. إن السنة الجديدة لن تكون أفضل حالاً من السنة الماضية، لأن هناك دولتين ستدخلان وهما توغو وغواتيمالا، وموقف الأولى ضدنا، إذ إنها امتنعت من التصويت لنا في "اليونسكو".. كذلك غواتيمالا، فعلى الرغم من تصويتها لمصلحتنا في "اليونسكو"، فإن

الانتخابات التي جرت فيها مؤخراً ربما تغير موقفها. رابعاً: التوجه إلى وكالات أخرى متخصصة، وهي ١٦ وكالة أممية، أبرزها المحكمة الجنائية الدولية، ووكالة الطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية. ولفت منصور إلى أن القيادة الفلسطينية لا تزال تدرس جميع الخيارات مع الدول العربية، لكنها لم تقرر بعد في أي اتجاه تذهب، مع أن حديثه يشير إلى أن الباب مغلق عملياً أمام الخيارين الأول والثالث المرتبطين بطلب العضوية الكاملة في مجلس الأمن، ومفتوح أمام الخيارين الثاني والرابع المرتبطين إمّا بالعضوية المراقبة عبر الجمعية العامة، وإمّا بالعضوية الكاملة في وكالات الأمم المتحدة، وإمّا بكليهما معاً. وفي المقابل، قال صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، "إن القيادة الفلسطينية تدرس مع القادة العرب إمكانية طرح طلب الدولة الفلسطينية للتصويت في مجلس الأمن في القريب العاجل"، مؤكداً أن "القيادة لن تيأس، وحتى لو لم ينجح هذا الطلب سنقدمه مرة ومرتين وثلاثاً حتى نحصل على حقنا بإقامة دولتنا الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران [يونيو] للعام ١٩٦٧"، من دون أن يوضح الخطوات التي يمكن اللجوء إليها عقب ذلك!

وعيد إسرائيلي

ردّت الحكومة الإسرائيلية على هذا الأمر بتكرار تحذيرها للجانب الفلسطيني، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، من "مغبة" التوجه مجدداً إلى الأمم المتحدة بطلب الحصول على عضوية كاملة فيها. ونقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة عن مصادر سياسية إسرائيلية قولها: "إن خطوة كهذه ستؤدي إلى إعادة تفكير إسرائيل في تحويل العائدات الضريبية إلى السلطة" (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١١/١٢/٢). وكان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، الذي يضم أهم ثمانية وزراء في حكومة بنيامين نتنياهو، قرر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الإفراج عن أموال الضرائب التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي تحتجزها إسرائيل عن شهريين (نحو ٢٠٠ مليون دولار). ونقلت صحيفة "هآرتس" العبرية عن نتنياهو قوله: "إن قرار إعادة النظر في احتجاز ١٠٠ مليون دولار (شهرياً) من عائدات الضرائب الفلسطينية جاء بعد إحجام السلطة عن اتخاذ قرارات إضافية أحادية الجانب من خلال تقديم طلبات انضمام لمنظمات الأمم المتحدة" (موقع "فلسطين الآن"، ٢٠١١/١١/٢٨). وكانت الصحيفة ذاتها نشرت مسبقاً تقريراً زعمت فيه أن السلطة الفلسطينية عرضت على الولايات المتحدة صفقة يتم فيها تجميد المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة بشأن الحصول على العضوية الكاملة في المنظمات التابعة للأمم المتحدة حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (موقع "أخبار فلسطين"، ٢٠١١/١١/١٧)، الأمر الذي نفته عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حنان عشراوي، مؤكدة أن "هذه الأنباء عارية عن الصحة تماماً"، وهي "محاولة لخلق بلبلة إعلامية ومناورة جديدة لثني الشعب الفلسطيني عن مسعاه التوجه إلى الأمم المتحدة". وشددت على "عزم القيادة الفلسطينية مواصلة جهودها الدبلوماسية والسياسية لنيل الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة" (صحيفة "القدس" الفلسطينية، ٢٠١١/١١/١٧).

وقوف على الأبواب

وإذا كان مصير طلب العضوية الكاملة في مجلس الأمن، أو الانتقال إلى سلسلة من الخطوات الدبلوماسية لطلب العضوية الكاملة في وكالات الأمم المتحدة، مؤجلاً في انتظار ما ستؤول إليه جهود اللجنة الرباعية الدولية في ختام مهلة الأشهر الثلاثة لتقديم التصورات الفلسطينية والإسرائيلية بشأن الحدود والأمن في ٢٦ كانون الثاني

٢٠١٢، فإن مصير بعض الملفات الحيوية لاستكمال مسار المصالحة لا يبدو مختلفاً، وخصوصاً فيما يتعلق بتأليف حكومة توافق وطني توكل إليها مهمة التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية للمجلس الوطني، وإطلاق عملية إعادة توحيد الأجهزة الأمنية وهيكلتها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومع ذلك، فإن لقاء عباس - مشعل فتح الباب أمام إعادة الاعتبار إلى المربع الأهم الذي جرى القفز عنه لدى توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، وهو مربع التوافق على البرنامج السياسي القادر على صيانة وتعزيز مسار المصالحة الداخلية من جهة، وتوحيد الجهد الوطني في مواجهة الاحتلال من جهة أخرى. وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، في حديث إلى الإذاعة الفلسطينية الرسمية في ٢٦/١١/٢٠١١، إن "البارز" في التفاهات التي تم التوصل إليها في اجتماعات القاهرة بين الرئيس عباس ومشعل "هو الشق السياسي". وأضاف: "تم التأكيد في اللقاء على وثيقة الوفاق الوطني واتفاق القاهرة والوثيقة المصرية حول دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية، والمفاوضات وفق الأسس التي أعلنتها القيادة الفلسطينية، وهي أن لا مفاوضات بدون وقف الاستيطان وبدون قبول حدود ١٩٦٧ أساساً لحل الدولتين"، كما "تم التأكيد على التهدئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والالتفاف حول المقاومة الشعبية"، معتبراً أن ذلك كله "يعدّ إضافات سياسية مهمة تؤسس للمرحلة القادمة" (وكالة "سما" الإخبارية، ٢٦/١١/٢٠١١).

ولعل الأمر الجديد الآخر في لقاء عباس - مشعل، هو التوافق على تفعيل لجنة منظمة التحرير والإطار القيادي المؤقت وفق تفاهات القاهرة لسنة ٢٠٠٥، إذ قال الأحمد في هذا الشأن: "وفق اتفاق القاهرة، كان الاتفاق على عقد اجتماع الإطار القيادي المؤقت بعد تشكيل الحكومة، ولكن تم التفاهم على عقده يوم الثاني والعشرين من الشهر المقبل (كانون الأول [ديسمبر])، وهو برئاسة الرئيس عباس وعضوية رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والأمراء العاميين للفصائل وشخصيات مستقلة" (المصدر نفسه).

وعلى الرغم من الحركة النشيطة في لقاءات الفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال كانون الأول/ديسمبر، فإن تأليف حكومة التوافق الوطني يبقى مؤجلاً في انتظار الرهان على اللجنة الرباعية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإجابة عن سؤال "إلى أين؟" وهو أمر أكدده الأحمد بقوله: "إن السؤال الذي طرحه الرئيس في اجتماع المجلس الثوري (لحركة فتح) إلى أين؟ ستتم الإجابة عنه بعد السادس والعشرين من الشهر القادم، وهي نهاية المدة التي حددتها اللجنة الرباعية لتسليم الرد الفلسطيني والإسرائيلي على الدعوة للعودة للمفاوضات" (وكالة "معا" الإخبارية، ١/١٢/٢٠١١).

واللافت أن الرئيس عباس يعتمد منذ أيلول/سبتمبر الماضي سياسة فيها شيء مما يشتهيه جميع الأطراف السياسية الفلسطينية تقريباً، إلا أنها سياسة تقف على أبواب المنعطفات والاستحقاقات من دون أن تمضي فيها إلى النهاية: وقوف على باب مجلس الأمن بشأن طلب العضوية من دون نقل ملف القضية الفلسطينية برمته إلى الأمم المتحدة؛ وقوف على باب المصالحة من دون الدخول إلى صلب الملفات الأهم لإنهاء الانقسام؛ وقوف على باب المقاومة الشعبية من دون تبني استراتيجية فاعلة لتعميم نموذج المقاومة السلمية في قرى بلعين ونعلين والنبي صالح والمعصرة وغيرها ليشمل جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قلبها القدس؛ وقوف على باب المفاوضات برفض العودة إلى مفاوضات لا تستند إلى مرجعيات واضحة تعتمد خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ أساساً لبحث قضية الحدود، ووقف الاستيطان، من دون القطع مع أسلوب المفاوضات غير المباشرة، أو "محادثة التريب" عبر اللجنة الرباعية. إنها سياسة انتظارية ربما تهدف إلى تمرير الوقت حتى نهاية العام المقبل، وإن استدعت اللعب أحياناً على حافة الهاوية، إلى حين اتضاح نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، ومن قبلها طبيعة التحولات والتغييرات التي تشهدها المنطقة على إيقاع ثورات الربيع العربي وانتفاضاته، وعصر الانتخابات التي رفعت إلى مستوى الحكم تيارات إسلامية في أكثر من بلد عربي.

وهذا التطور الأخير المتعلق بالانتخابات، مع ما ينطوي عليه من دخول قوي للتيارات الإسلامية، ولا سيما الإخوان المسلمين، إلى قبة البرلمان وطرق أبواب الحكم وصنع القرار في تونس والمغرب ومصر، وربما في دول عربية أخرى لاحقاً، يُعدّ منعطفاً حاسم التأثير لا يجعل حركة "حماس" في عجلة من أمرها لتغيير معادلة وقوف الرئيس عباس وحركة "فتح" على الأبواب، بما في ذلك ما يتعلق بالمصالحة الداخلية، الأمر الذي يفسر جانباً من مرونة تبديها "حماس" في ملفي الانتخابات الفلسطينية المجهولة المصير حتى الآن، والبرنامج السياسي، وخصوصاً بالتوافق على التركيز على خيار المقاومة الشعبية السلمية، ما دامت هذه المرونة ربما تُوظف في سياق الرهان على العبور بمعية التيارات الإسلامية الصاعدة في عدة بلاد عربية إلى علاقة جديدة بالغرب، ولا سيما الولايات المتحدة.

وإلى جانب ذلك، فإن حركة "حماس" التي حسّنت من رصيد شعبيتها بعد صفقة تبادل الأسرى، تشعر بأن ضيق الهامش المتاح لها للوجود والعمل في سورية، واستحالة استمرار وقوفها على مسافة قريبة من نظام الحكم، أو حتى على مسافة واحدة من النظام والمعارضة، في ظل تصاعد القمع الدموي لانتفاضة الشعب السوري، يتطلبان تحركاً سريعاً لفتح أبواب جديدة تحفظ لها هامشاً من التحرك في الخارج في ظل الخريطة الجديدة التي هي في قيد التشكل في المنطقة. ويحتل ما تسميه الحركة "تصحيح العلاقة" بالأردن حيزاً مهماً ضمن أولويات سياسة "حماس" الحالية، بينما تُظهر المؤشرات أن صفحة جديدة ربما تُفتح في هذه العلاقة، حتى إن حرص الأردن على توظيفها تحت سقف العلاقة الأردنية - الفلسطينية الرسمية.

وفي هذا السياق، أعلن رئيس الحكومة الأردنية عون الخصاونة، أن حكومته تخطط لإجراء اتصالات وصفها بأنها "ببناء" مع قادة حركة "حماس"، مشيراً إلى أن الأردن "يقف على مسافة واحدة من جميع أطراف المعادلة الفلسطينية"، وأنه لا يزال يرى في منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، "لكن مصالح الأردن الحيوية تتطلب التواصل مع جميع الأطراف". كما تعهد الخصاونة بإصلاح ما سماه "الخطأ الدستوري" المتمثل في إبعاد "قادة حماس الأردنيين" في سنة ١٩٩٩، وهي صيغة ربما تعني إعادة الجنسية الأردنية إلى رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، وإلى ثلاثة من قيادة الحركة، وإنهاء حالة إبعادهم (وكالة "صفا" الإخبارية، ٢٠١١/١٢/٢).

وفي المقابل، قال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" عزت الرشق، إن أجندة زيارة وفد الحركة للأردن برئاسة مشعل، حُددت، "وهي تتناول أولاً استرداد العلاقة الطبيعية مع الأردن وتطويرها لبناء علاقات إيجابية، وكذلك الشأن السياسي وتطوراتها"، وأشار إلى أن "إعادة فتح مكاتب للحركة في الأردن نقطة مدرجة في أجندة اللقاء"، مضيفاً: "لم نطلب إعادة فتح مكاتب لنا في الأردن، وهذا الأمر مرهون بشكل العلاقة وتطورها في ما بيننا" (صحيفة "الحياة" اللندنية، ٢٠١١/١٢/٢).

وعلى أي حال، فإن انفتاح أبواب بعض العواصم العربية أمام حركة "حماس" لا يعني تذكرة مجانية لفتح أبواب العواصم الغربية أمامها، إذ لا يزال من المبكر الحديث عن إسقاط شروط اللجنة الرباعية كتوطئة لقبول الغرب بالحركة شريكاً في نظام سياسي فلسطيني تعززه الوحدة في مواجهة إسرائيل، وذلك خلافاً لمعادلة الانفتاح الأميركي والأوروبي على التيارات الإسلامية في بلاد عربية تتشكل فيها نظم سياسية يُفضّل الإسراع في احتوائها، قبل أن يصل شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" إلى نقطة النهاية غير المحبذة في مسيرة ثورات الربيع العربي.

وربما لن يكون هناك تلخيص للموقف من "حماس" أبلغ مما نقلته صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، عن جيفري فيلتمان، مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون العالم العربي، والذي قال أنه لا يعتقد أن المصالحة التي تم توقيعها في القاهرة في أيار/مايو الماضي، بين حركتي "فتح" و"حماس" ستتحقق، وذلك بسبب وجود

فجوات كبيرة بين الحركتين، تشكل عقبات أمام إمكان إنجاز مصالحة حقيقية"، مضيفاً أنه أوضح للرئيس محمود عباس أنه لن يحصل على دولة فلسطينية مستقلة، إذا ما شكّل حكومةً وحدةً مع منظمة "إرهابية"، أي مع حركة "حماس" (صحيفة "القدس العربي"، ٧/١٢/٢٠١١).

أمّا إسرائيل، فواصلت إطلاق تهديداتها بدءاً بالتلويح بمنع تحويل عائدات الضرائب التي تجبها لمصلحة السلطة الفلسطينية، مروراً بتسريبات من مسؤولين إسرائيليين بشأن منع إجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس إذا ما شاركت "حماس" فيها (صحيفة "هآرتس" العبرية، ٨/١٢/٢٠١١)، وصولاً إلى تهديدات تذكر الرئيس عباس بمصير الرئيس الشهيد ياسر عرفات، إذ نقلت إذاعة جيش الاحتلال عن "مصادر" في الجامعة العربية قولها إن عباس تلقى تهديدات من عناصر تابعة للموساد الإسرائيلي، تحذره من المصالحة مع حركة "حماس"، وإن مصيره سيكون مثل مصير عرفات إذا ما استمر في تحدي سياسات إسرائيل (موقع "فلسطين اليوم" الإخباري، ٢٦/١١/٢٠١١).

واعتبر نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني أيلون لقاء عباس - مشعل "مساساً خطيراً قد يستحيل التعويض عنه بفرص تحقيق تسوية سلمية مع الفلسطينيين"، واتهم في حديث نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية، السلطة الفلسطينية بالتحول إلى "هيئة إرهابية" في حال أتمت المصالحة مع حركة "حماس"، مشيراً إلى أن وزارة الخارجية الإسرائيلية "تدرس حالياً احتمال قطع البنى التحتية في قطاع غزة عن إسرائيل تماماً" (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٦/١١/٢٠١١).

رهان خائب

وفي الوقوف على باب المفاوضات، فإن القيادة الفلسطينية أصيبت بخيبة أمل عندما راهنت على تكتيك قوامه حشر اللجنة الرباعية في زاوية استحقاك الرد على التعنت الإسرائيلي الراض للإفصاح عن موقف حكومة نتانيا هو حيال قضيتي الحدود والأمن انطلاقاً من رفض الالتزام أصلاً بمبدأ الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقد سارع المفاوض الفلسطيني إلى تقديم تصورات له لقضيتي الحدود والأمن إلى اللجنة الرباعية، أملاً بإجبار نظيره الإسرائيلي على القيام بالمثل، أو على تحمّل تبعات تحميله مسؤولية عدم الاستجابة لمطلب اللجنة تقديم تصورات محددة حتى ٢٦ كانون الثاني/يناير المقبل. ومرة أخرى، فإن سوء التقدير والحسابات الخاطئة كانا من نصيب تكتيك المفاوض الفلسطيني، فإسرائيل رفضت جهاراً تقديم أي تصورات للجنة، وأصررت على جلوس الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات المباشرة كشرط لتقديم هذه التصورات، بينما وجهت إدارة أوباما صفة للمفاوض الفلسطيني بتبنيها السافر للموقف الإسرائيلي مجدداً. وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية إن "المقترح الفلسطيني الذي طرح على ممثلي اللجنة الرباعية لم يسلم أبداً إلى إسرائيل"، مشيراً إلى أن ممثلي "الرباعية" أكدوا للطرف الفلسطيني أنه "يجب على هذا المقترح أن يُقدّم مباشرة إلى الطرف الإسرائيلي". وأضاف: "ولكن حتى هذه اللحظة، لم يقبل الفلسطينيون هذا المقترح الذي يصرّ على إجراء لقاء تحضيري ثنائي بهدف تحريك المفاوضات. وحسب هذا المقترح كان ينبغي عقد هذا اللقاء خلال شهر منذ موعد طرحه أمام الطرفين في يوم ٢٣/٩/٢٠١١" (وكالة "معا" الإخبارية، ٣/١٢/٢٠١١).

وجدد الجانب الفلسطيني تمسكه بعدم العودة إلى مفاوضات اعتبرها محللون فلسطينيون بمثابة انتحار سياسي للرئيس عباس الذي ازدادت شعبيته في الشارع الفلسطيني بعد خطابه القوي أمام الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي. وأكد نمر حماد، مستشار الرئيس عباس، أن لقاء الرئيس برئيس الحكومة الإسرائيلية مرهون أولاً بالوقف التام للاستيطان. وأضاف أن دعوة نتانيا هو إلى لقاء مباشر وفوري مع الرئيس عباس "مرهونة

بالوقوف التام للاستيطان بكافة أشكاله، مشيراً إلى أن التصور الفلسطيني بشأن الأمن والحدود سُم إلى اللجنة الرباعية وإسرائيل، "لكن إسرائيل لم تقدم أي تصور بهذا الخصوص" (المصدر نفسه).

وكشفت صحيفة "هآرتس" في ١/١٢/٢٠١١، أن التصور الفلسطيني يتضمن حدود الدولة الفلسطينية على أساس حدود سنة ١٩٦٧ مع تبادل أراضي مساحتها ٩,١٪، وترتيبات أمنية مع إسرائيل تشمل الموافقة على نشر قوات دولية على الحدود مع إسرائيل، وكذلك غور الأردن، فضلاً عن الموافقة على أن تكون الدولة الفلسطينية المقبلة مجردة من السلاح. كما أكد عريقات في تصريحات للإذاعة الرسمية "صوت فلسطين" أن التصور الفلسطيني "أكد على مبدأ تحقيق حل الدولتين على حدود عام ٦٧ مع تبادل طفيف في الأراضي متفق عليه، وقبول وجود طرف ثالث على الحدود مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيلي كامل" (وكالة "معا" الإخبارية، ١/١٢/٢٠١١).

وحاول التكتيك الفلسطيني من أجل الضغط على إسرائيل و"الرباعية" أن يلعب على حافة الهاوية بالتلويح مجدداً بخيار اللجوء إلى حل السلطة، أو رفض إبقاء الوضع الراهن على حاله، بما يتضمنه من تحويل السلطة إلى مجرد بلدية كبرى تقدم الخدمات في ظل استمرار الاحتلال، والتحذير من انهيار السلطة تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية. وشارك الرئيس عباس بنفسه في إثارة موضوع مصير السلطة كفضاعة للضغط، وأوضح في اللقاءات الخاصة أن انتهاء حل الدولتين يستدعي انتهاء السلطة التي تشكلت بعد اتفاق أوسلو كسلطة حكم ذاتي مؤقتة لمدة خمس سنوات تتحول خلالها مؤسساتها إلى دولة مؤسسات وتعمل على نقل الفلسطينيين من الاحتلال إلى الاستقلال، لكن انتهى بها المطاف إلى تقديم الخدمات بدلاً من سلطات الاحتلال" (صحيفة "الحياة اللندنية"، ٥/١١/٢٠١١).

كما أثار الرئيس عباس مسألة مستقبل السلطة في لقاءاته مع عدد من قادة العالم، وبينهم الرئيس أوباما على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي. ونقل عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" نبيل شعث عن عباس قوله في اللقاء: "هذه السلطة أسست عقب اتفاق أوسلو لتكون سلطة مؤقتة لمدة خمس سنوات تتحول بعدها إلى دولة، والآن انتهت إلى سلطة تقدم الخدمات الأمنية وغيرها بدلاً عن سلطة الاحتلال، وهي لا يمكنها أن تواصل القيام بذلك إلى الأبد" (المصدر نفسه).

غير أن إسرائيل لم تأخذ هذه التحذيرات الفلسطينية بشأن خيار حل السلطة، أو حتى انهيارها، على محمل الجد، ما دامت أقرب إلى "البونات الاختبار" للمجتمع الدولي من كونها مكوناً في استراتيجية فلسطينية جديدة. وقال نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني أيلون في برنامج بثه التلفزيون الإسرائيلي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي: "يجب أن يعرف الفلسطينيون أنهم لا يهددوننا بتفكيك السلطة وتسليم مفاتيحها، لأنه إذا رغبت منظمة التحرير في التخلي عن السلطة، فإن إسرائيل ستبحث عن قوى دولية أو محلية لاستلامها، وفي حال لم تعثر على الجهة المناسبة وسقطت السلطة فإن هذا لن يعني نهاية العالم بالنسبة لإسرائيل" (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٦/١١/٢٠١١).

وفي ضوء الموقفين الإسرائيلي والأميركي، وصمت باقي أطراف "الرباعية"، يكون "حكم الإعدام" قد صدر مسبقاً على الرهان الفلسطيني بشأن ربط مصير التحرك الدبلوماسي في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وكذلك تأليف حكومة التوافق الوطني، والإجابة عن سؤال "إلى أين؟" بانتهاء مهلة "الرباعية" في ٢٦ كانون الثاني/يناير المقبل. فقد تم تحميل الجانب الفلسطيني ضمناً المسؤولية عن إخفاق "الرباعية" في استدراجه مجدداً إلى غرف المفاوضات العثبية، حتى إن أظهر اجتهاداً مبكراً في تقديم تصورات بشأن الحدود والأمن، في مقابل إحجام إسرائيلي عن القيام بالمثل. وبذلك، يسقط الرهان على استمرار الوقوف على باب المفاوضات، ويفترض أن يفتح الباب أمام التقدم في مسار المصالحة، والإجابة عن سؤال "إلى أين؟" بما يكفل التوافق على استراتيجية وطنية شاملة قادرة على تغيير المسار الذي تحاول "الرباعية" تأبيده داخل غرف مفاوضات تشكل من حيث الجوهر غطاء

سياسياً لاستمرار سياسة إسرائيل في فرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد والسلاح، وغطاء لسياسة الغرب الرامية إلى إجهاد أهداف الربيع العربي في الحرية والسيادة والعدالة والكرامة وتحويله إلى "سايكس بيكو" جديد.

خطة لبناء ٦٠,٠٠٠ وحدة استيطانية بالقدس

وفي تصعيد غير مسبوق لسياسة فرض الوقائع على الأرض، تتابعت الإعلانات الإسرائيلية عن مخططات استيطانية من شأنها أن تقضي نهائياً على فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة، ولا سيما في مدينة القدس ومنطقة الأغوار، بالتزامن مع مخطط هدم جسر باب المغاربة المؤدي إلى المسجد الأقصى. فقد كشفت صحيفة "معاريف" العبرية، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عن وثيقة أعدتها بلدية الاحتلال بالقدس، وتُظهر أن البلدية ستبني خلال الأعوام العشرين المقبلة ٦٠,٧١٨ وحدة استيطانية بمدينة القدس، ستقام ٥٣,٠٠٠ وحدة منها في القدس الشرقية. وبحسب المعطيات التي وردت في الوثيقة، فإن الأراضي التي سيتم البناء عليها تقع في الأحياء الشمالية الشرقية للقدس، مثل مستعمرة "بسغات زئيف"، و"نفيه يعقوب"، علاوة على بيت حنينا وشعفاط وسلوان والبلدة القديمة وجبل المكبر وغيرها (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١١/١١/٦).

وقال الخبير بالاستيطان والخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس، خليل التفكجي، إن المخطط الإسرائيلي لبناء ٦٠,٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس، يهدف إلى تغيير الواقع الديموغرافي للمدينة، وأضاف: "في العام ٢٠٣٠، وضمن المخطط، سيكون الوجود الفلسطيني في المدينة المحتلة ١٢٪، واليهودي ٨٨٪، ما يعني [أن] تقسيم القدس 'عاصمة لدولتين' مستحيل" (وكالة "صفا" الإخبارية، ٢٠١١/١١/٨).

من جهة أخرى، منحت حكومة نتنياهو، وما يسمى "القيّم على أملاك الغائبين"، الجمعيات الاستيطانية حق السيطرة على عقارات مقدسية تشمل أراضي ومنازل في القدس، ولا سيما في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح، وخصصت لها الميزانيات اللازمة. كما طرحت حكومة الاحتلال مخططاً لإقامة "حديقة توراتية" على الجهة الشرقية من جبل المشارف والطور والعيصوية، يتم بموجبها تغيير تصنيف هذه الأراضي من مناطق بناء ومناطق مبان عامة إلى "حدائق وطنية توراتية"، ويحدد فيها البناء بشروط وقيود بهدف إقامة اتصال جغرافي بالمستعمرات الاستراتيجية حول مدينة القدس، وذلك بحسب تقرير صادر عن "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان" (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١١/١١/٢٦).

أمّا القيادة الفلسطينية، فأعلنت في ختام اجتماع لها في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أنها قررت التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لمواجهة الاستيطان الإسرائيلي المتنامي في القدس والضفة الغربية عامة. وقال صائب عريقات، في تصريح صحافي في ختام اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، "قررت القيادة الفلسطينية في ضوء القرارات الاستيطانية الإسرائيلية والمخططات الاستيطانية واسعة النطاق، خاصة في القدس الشرقية، وعموم الضفة الغربية، التوجه العاجل إلى مجلس الأمن الدولي لوقف هذا المخطط الاستيطاني الذي يهدف إلى منع تنفيذ حل الدولتين". وأضاف: "اتخذنا قرار البدء بالتحضير لاستصدار قرار من مجلس الأمن يوقف هذه الممارسات" (صحيفة "القدس العربي"، ٢٠١١/١٢/٧).

حكومة فياض.. استقالات واتهامات بالفساد

وفي ظل انسداد أفق العملية التفاوضية، وتأجيل استحقاق تأليف حكومة التوافق الوطني، فإن الرئيس عباس يواجه استحقاقاً داخلياً ضاعطاً يتعلق بصعوبة استمرار حكومة سلام فياض على حالها، على الرغم من الضغوط

الخارجية للإبقاء على فياض في منصبه، بعد توجيه اتهامات تتعلق بالفساد وسوء الائتمان واستغلال المنصب إلى وزيرين هما وزير الزراعة إسماعيل ادعيق، ووزير الاقتصاد الوطني حسن أبو لبدة، وتعليق عملهما في الحكومة، بينما قدم وزير العمل أحمد مجدلاني استقالته على خلفية أفضاء بذيئة تفوه بها ضد موظفي القطاع العام على الهواء مباشرة خلال برنامج إذاعي، كما سبق أن استقال من الحكومة وزيران هما وزير شؤون القدس حاتم عبد القادر، ووزير الأشغال العامة محمد اشتية. وفي ضوء ذلك، أكدت كتلة "فتح" البرلمانية، في بيان أصدرته عقب اجتماع عقده في رام الله في ٧ كانون الأول/ديسمبر، "ضرورة الإسراع بتصحيح الوضع القانوني للحكومة المستقيلة بتشكيل حكومة التوافق الوطني وذلك تنفيذاً لاتفاق المصالحة" (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١١/١٢/٧)، وذلك في إشارة كما يبدو إلى موقف ضمني يطالب بالتغلب على ما سمي عقدة التمسك بفياض كرئيس لحكومة التوافق. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق

٣

الطريق إلى خريطة الطريق

٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

أحمد قريع (أبو علاء)

٥٢٢ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)

٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)